التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by:
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

تعزيز الحوكمة المحلية الشاملة

زيادة كفاءة وشمولية تقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي

اسم المشروع:	تعزيز الحوكمة المحلية الشاملة (iLG) في العراق
بتكليف من:	وزارة المانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)
الشريك السياسي:	وزارة التخطيط العراقية
المدة:	2022/03 – 2024/08

التحدي

بعد التحرر مما عُرف بالدولة الإسلامية في عام 2017، يواجه العراق تحدي الاستقرار السياسي. وقد تجسد استياء المواطنين من مستوى الخدمات في العديد من الاحتجاجات منذ عام 2019

تنص اللامركزية الإدارية والسياسية والمالية في الدستور العراقي الصادر عام 2005 والقانون 21 (قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم) على الانتقال التدريجي للسلطات من سبع وزارات قطاعية إلى محافظات وسط العراق البالغ عددها 15 محافظة. وهذا من شأنه أن يجعل تقديم الخدمات من مسؤولية السلطات المحلية.

الا إن الإدارات المحلية ما زالت غير قادرة على تقديم الخدمات العامة بشمولية وكفاءة. ان الاجراءات بين الحكومة المركزية والمحافظات والأقضية ليست منظمة بشكل واضح ولا موحدة. فهنالك غياب واضح لمنهجيات العمل التشاركي مع المواطنين عند تصميم اليات تقديم الخدمات المختلفة؛ حيث يكون المواطن هو محور العمل.

نهجنا

يقدم مشروع الحوكمة المحلية الشاملة المشورة للشركاء على مستوى المحافظات بشأن تحسين العمليات الإدارية وتعزيز التوجه نحو المواطنين في مجالي توفير الماء والخدمات البلدية حيث لا يمكن لأي مشروع أن يحل محل الدولة العراقية ومسؤوليتها في تقديم الخدمات. وعليه، ترتبط الخدمات الاستشارية لمشروع الحوكمة المحلية الشاملة بمشاريع ذات بنية تحتية قائمة وظيفتها تقديم الخدمات العامة للمواطنين من خلال شركاء استراتيجيين ؛ على سبيل المثال، إنشاء و / أو إعادة تأهيل محطات معالجة المياه التي يدعمها بنك التنمية الألماني (KfW) والمشاريع الأخرى التي تنفذها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) نيابة عن وزارة المانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

يركز مشروع الحوكمة المحلية الشاملة على زيادة كفاءة وشمولية العمليات الإدارية المختارة في مجال الماء والخدمات البلدية. مثلا: تكييف الإجراءات الإدارية وتحسين العمليات الأساسية والتنسيق الداخلي الى أفضل درجة ممكنة. ستزداد كفاءة الاجراءات المتبعة وبالتالي يمكن تقديم الخدمات بشكل أسرع وأفضل (المُخرَج 1).

يركّز المشروع أيضًا على تيسير وصول المواطنين الى الخدمات المختلفة. والهدف من ذلك هو مراعاة احتياجات النساء والفئات المهمشة (ذوو الاحتياجات الخاصة والمسنّون مثلاً)، و منح الفرصة للمواطنين للمشاركة في التخطيط للخدمات وتنفيذها ومراقبتها أو إيصال معلومات موثوقة حول طبيعة هذه الخدمات. سيتم اختبار وسائل مختلفة للحوكمة الرقمية التشاركية (المخرج 2).

سيتم تعزيز التنسيق الأفقي والعمودي بين المستويات الإدارية؛ حيث سيتم دعم الصيغ التبادلية بهدف تعزيز التعلم المتبادل للممارسات التي حسنت العمليات الإدارية والتوجه نحو المواطنين (المخرج 3).

أخيرًا، ايصال التغذية الراجعة لاحتياجات المحافظات والدروس المستفادة من التجارب المنفذة على المستوى المحلي إلى الحكومة المركزية في سياق تنقيذ القانون رقم 21.

الصور: تُظهر الصورتان الموجودتان على اليسار ورش عمل وأحداث تبادل مختلفة بين المستويين الوطني والمحلي التي تنظمها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

الصور © GIZ

شارلوت كوسنبيرغ
charlotte.kusenberg@giz.de

المنهجية المتبعة

تهدف استراتيجية المشروع إلى تعزيز الحوكمة المحلية في مجالي توفير الماء والخدمات البلدية.
وتهدف المنهجية المتبعة للتنفيذ إلى المساهمة في تأمين منظومة اجراءات مستدامة من خلال تنمية القدرات في المستويات الادارية المختلفة

وعليه يتم بناء القدرات على ثلاثة مستويات:

1. *على مستوى الوحدات التنظيمية / الإدارية* (مثلاً عن طريق تقديم المشورة للشركاء على المستوى المركزي والمحلي لتحسين الإجراءات المتبعة.
2. *على مستوى منظومة التعاون* (مثلاً عن طريق تشجيع التبادل بين مختلف الجهات الفاعلة).
3. *على المستوى الفردي* (مثلاً عن طريق تمكين الفئات المهمشة من التعبير عن احتياجاتهم للإدارات المحلية).

ويوضح الشكل في أدناه كيفية تنفيذ ذلك بشكل أدق:

تم النشر من قبل
Deutsche Gesellschaft für Internationale) (Zusammenarbeit (GIZ) GmbH
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ذات المسؤولية المحدودة
المكاتب المسجلة في بون وإشبورن، ألمانيا
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) مكتب العراق
www.giz.de
كما هي في
تشرين الأول 2022

رئيس المشروع: كريستيان كرونهانكن
نائب رئيس المشروع: كارينا فرينر
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) مسؤولة عن محتوى هذا المنشور.
نيابة عن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)
بالتعاون مع وزارة التخطيط العراقي الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات.